CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.272
8 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضـــاء على جميع أشكـال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الرابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٧٢

المعقودة في المقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

١ - تلبية لدعوة رئيسة اللجنة، احتل السيد أنستام والسيدة رومانوف والسيدة تووميننن والسيدة موستكاليو والسيدة كيتوكوسكي (فنلندا) مقاعد إلى مائدة اللجنة.

٢ - السيد أنستام (فنلندا): قال، متحدثا بصفته وزيرا مسؤولا عن المساواة في فنلندا، إن غرض سياسة فنلندا الرسمية في مجال المساواة قد كان، على مدى العقدين الماضيين، تغيير تقسيم السلطة وتوزيع العمل بين الجنسين، وذلك في حياة الأسرة وفي صنع القرار العام على السواء. وكانت تتوخى أيضا المساواة بين نصيب النساء ونصيب الرجال من الموارد المالية وغيرها، وكفالة الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وضمان حق النساء والرجال معا في التوفيق بين العمل وحياة الأسرة. إن مفهوم المساواة في بلدان الشمال الأوروبي يستدعي إعادة تقييم دور الرجل التقليدي.

٣ - وأضاف قائلا إن الجهود التي بذلت للتصدي للانكماش الاقتصادي الحاد في التسعينات قد أدت الى نوع من "التفرقة بين الجنسين"، لأنها عززت قطاع التصدير، الذي يغلب فيه العاملون من الرجال، ووفرت العمالة الزائدة في القطاع العام، الذي كانت الكثرة العاملة فيه من النساء. وإلى تلك الفترة، كانت البطالة تقليديا أعلى في صفوف الرجال منها فيما بين النساء، بالرغم من أن بطالة الرجال في قطاع العاملين في المكاتب كانت في فترة الانكماش أعلى بنسبة ٢٥ في المائة من البطالة بين النساء. وقد أدى الانكماش الى انخفاض مستوى المعيشة بصورة عامة، لكن ذلك لم يجعل الفقر ظاهرة مقتصرة على النساء.

٤ - ومضى يقول إن حكومته رعت، في فترة الانكماش، دورات دراسية في تنظيم المشاريع وإدارة الأعمال، مصمَّمة على وجه التحديد للنساء اللواتي فقدن وظائفهن. ومشاركة المرأة في الاقتصاد الفنلندي تساوي حاليا مشاركة الرجل؛ وهن يمثلن ٥١ في المائة من السكان العاملين اقتصاديا و ٣٢ في المائة من منظمي المشاريع. أما نسبة النساء اللواتي يشغلن وظائف لبعض الوقت أو لأجل محدود، فلا تزال مستقرة على حالها مع أنها نسبة مرتفعة؛ وبالمقابل، فإن النسبة المئوية من الرجال الذين يشغلون هذه الوظائف هي في ازدياد. ولا تزال الثغرة القائمة بين أجور الجنسين تمثل مشكلة رئيسية. فأجور النساء لا تمثل، في المتوسط، سوى ٨٠ في المائة مما يكسبه الرجال دخلا. وقد بدأت هذه الثغرة تتسع في خريف عام ١٩٩٣، على أثر تغيير طرأ على إجراءات المساومة الجماعية.

٥ - وتابع قائلا إن مستوى تعليم النساء ممن هن دون ٥٠ سنة من العمر أعلى من مستوى الرجال في نفس الفئة العمرية. والنساء يمثلن الأكثرية سواء في المؤسسات المهنية والفنية أو في الجامعات، وقد أصبحت الدراسات النسائية موضوعا متزايد الأهمية في البحوث الأكاديمية. ومع ذلك، لا تزال المدارس الابتدائية تتجه إلى تشجيع البنات والصبيان على تنمية أنواع مختلفة من المهارات.

(السيد أنستام، فنلندا)

٦ - واستطرد قائلا إن القضاء على العنف ضد المرأة بات محورا مركزيا من محاور الحملة المنظمة لتعزيز المساواة في فنلندا. ولم تعد السلطات تفترض أن العنف مشكلة، تواجهها بصورة رئيسية أقل النساء تعليما والمرأة المستقلة اقتصاديا. فهذه السلطات تدرك الآن أن هذه المشكلة عميقة الجذور في جميع مستويات المجتمع وتواجهه في هذه المستويات كلها. أما بصدد تقرير حكومته عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، فقال إن حكومته سنّت تشريعا لمنع العنف وتعاونت مع مختلف السلطات في سبيل ذلك وقدمت تدريبا وبرامج أخرى على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعة والصعيد المحلي. وقد أدت اللجنة الفرعية المعنية بالعنف التابعة لمجلس المساواة دورا هاما في تنسيق تلك المبادرات المختلفة.

٧ - ثم أردف قائلا إن نساء فنلندا ممثلات تمثيلا قويا في الحياة السياسية وذلك يعود جزئيا الى النظام الانتخابي في فنلندا، القائم على التمثيل النسبي. على أن مشاركتهن في اتخاذ القرار السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية، لا تزال غير كافية. وساهمت النساء بصورة كبيرة في عملية اتخاذ القرار بصدد المسائل الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية. وفي مطلع عام ١٩٩٤، أصبحت العضوة التي خلفها في اللجنة أول مرشحة نسائية جدية في الانتخابات الرئاسية، وفازت بنسبة ٤٦ في المائة من الأصوات في الجولة الأخيرة. وفنلندا تنتظر الآن لترى ما إذا كانت المرأة ستصنع التاريخ في الانتخابات النيابية التي ستجري في آذار/مارس ١٩٩٥، بالحصول على أكثر من ٥٠ في المائة من المقاعد.

٨ - ثم بيّن أنه بالرغم من أن الأنصبة المخصصة للنساء قد تواجه مقاومة أولية، فهي تساعد على ضمان الديمقراطية الحقيقية وعلى كفالة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار. ويقرر قانون المساواة المعدل أن تكون نسبة تمثيل كل جنس ٤٠ في المائة على الأقل في اللجان الوطنية ولجان سلطات الحكم المحلي. وبموجب قانون المساواة المعدل، يطلب من السلطات أن تعزز المساواة بصورة منتظمة، والمطلوب من أرباب العمل الذين يعمل لديهم ما يتجاوز ٣٠ موظفا أن يعدوا خططا، يمكن بموجبها للنساء والرجال على السواء أن يوفقوا بين العمل وحياة الأسرة. والمطلوب منهم أيضا أن يحموا المرأة من المضايقة الجنسية. ويحظر هذا القانون الانتقام من ضحايا التمييز. وتتاح للضحايا المدعية بتمييز في الأجور ضدها معلومات عن طريقة تحديد أجورها.

٩ - وأخيرا قال إن محفل بلدان الشمال الأوروبي - وأهم موضوعاته المساواة، وحياة المرأة والعمل - عُقِد في توركو عام ١٩٩٤. وقد حضر هذا المحفل، الممول من مجلس وزراء بلدان الشمال، ١٤ ٠٠٠ امرأة و ١ ٨٠٠ رجل، وركّز بصورة خاصة على الشباب، وعلى المهاجرات والمعوقات. وكان هذا الحدث مناسبة للقاء وزراء المساواة في بلدان الشمال الأوروبي وبعض رجال البرلمان وأصحاب القرارات البلدية، ومنظمات نسائية على الصعيد الوطني والأوروبي الشمالي والدولي.

١٠ - الرئيسة: دعت ممثلي الدولة الطرف الى الرد على أسئلة صنفّها الفريق العامل قبل الدورة، وعلى ما قد يثيره أعضاء اللجنة الآخرون من مسائل.

١١ - السيد أنستام (فنلندا) قال إنه بالرغم من أن الاتفاقية منشورة بالجريدة الرسمية لقوانين فنلندا لعام ١٩٩٤، فلا يستشهد بها الى الآن القضاة، الذين لم يحظوا بتدريب متعمق في مسائل حقوق الانسان. وأعرب عن أمله في أن يضعها المحامون والقضاة والسلطات الادارية موضع اعتبار أتم في المستقبل. وقد أدرجت أحكامها أيضا في التشريع الوطني، مثل قانون المساواة، وبات يشار اليها عند تفسير القوانين الوطنية.

١٢ - أما فيما يتعلق بالمادة ١، فقال إن البرلمان الفنلندي اعتمد لتوه قانونا يقوم أساسا على تقرير ١٩٩٣ عن المرأة والدفاع الوطني. وهذا القانون الجديد عن الخدمة العسكرية التطوعية سيمكّن النساء من الانخراط بصفة احتياطية في الجندية كمحترفات في ظل نفس الظروف المتاحة للرجال. وسيُدَرَّبن نفس التدريب الذي يعطى للمجندين، باستثناء عدد قليل جدا من الترتيبات الخاصة، وسيتمتعن بمركز قانوني واجتماعي متساو. ويحق للنساء ممن هن في عمر يتراوح من ١٧ الى ٢٩ عاما، بشرط أن يكنّ مواطنات فنلنديات، الانخراط في الجندية. وفي فترات الحرب، ستسند اليهن مهام جرى تدريبهن عليها؛ وسيحق لهن أيضا، نتيجة لقضائهن مدة الخدمة العسكرية الطوعية، شغل مناصب في قوات الدفاع، يُشترط في المرشحين لها أن يكونوا أتموا الخدمة العسكرية. ومن المتوقع أن يبدأ قبول النساء في الجندية في خريف عام ١٩٩٥.

١٣ - السيدة رومانوف (فنلندا): أشارت الى المادة ٢ وقالت إن قانون المساواة المعدل يحظر الانتقام من ضحايا التمييز وينص على أن كل موظف يُحرَم من ظروف العمل أو شروط العمل الملائمة كنتيجة لتأكيده حقوقه يمكنه أن يطالب بتعويض من رب عمله عن الأضرار. وهذا النص الجديد يُقصد منه أن يكون تدبيرا رادعا.

١٤ - وأضاف أن وسائل الانتصاف القانونية في قضايا العنف المنزلي منصوص عليها في قانون العقوبات، لا في قانون المساواة، وهو جزء من القانون المدني. وقانون العقوبات هو حاليا قيد إعادة النظر. ويجري تنفيذ التدابير التي اقترحتها اللجنة الفرعية المعنية بالعنف التابعة لمجلس المساواة لحماية ضحايا العنف، ولا سيما النساء.

١٥ - وأوضحت أن تعديل المادة ١ من الفصل ٢٠ من قانون العقوبات يصنف الاغتصاب في إطار الزواج في عداد الأفعال الاجرامية. وقد دخل هذا التعديل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ١٩٩٤. والبرلمان الفنلندي على وشك اعتماد تعديل للمادة ١٤ من الفصل ٢١ في قانون العقوبات، سيكون من آثاره أن يضمن ملاحقة

(السيدة رومانوف، فنلندا)

المدعي العام بصورة دائمة لجرمي الاعتداء والضرب، حتى ولو ارتكبا في مكان خاص مثل المنزل. أما في السابق، فكانت هذه الاعتداءات تعتبر قضايا خاصة وما كان من الممكن مقاضاة مرتكبيها الا اذا أقام الطرف المتضرر دعوى.

١٦ - أما فيما يتصل بالمادة ٦، فقالت إن مجلس المساواة اقترح تدابير للحد من المتاجرة بالجنس. وكانت نتيجة ذلك أن قامت وزارة العمل بإلغاء الادارات المختصة بالعمل الجنسي في مكاتب التوظيف وتوقف تقديم الدعم المالي للمشاريع الجديدة في تجارة الجنس. وهناك أيضا تقرير وسيط أعدته إحدى لجان وزارة العدل، اقترح تدابير للحد من تنامي الاتجار بالنساء، ولتوضيح الحقوق القانونية للعاملات في مجال الجنس ولتقليص نطاق تجارة الجنس. وقدم مقترح لتوضيح تقسيم العمل بين العاملات في مجال الجنس والقائمات على خدمة الزبائن في نوادي الجنس؛ أما راقصات التعري بالملاهي، فينبغي ألا ينتظر أن يشاركن في حفلات خاصة. واقترحت اللجنة الحد من عدد تصاريح العمل التي تُمنح لراقصات التعري الأجنبيات بغرض منع أصحاب نوادي الجنس الفنلنديين والقوادين من الاتجار بالأجنبيات. وسيكون هذا موضوعا من أهم موضوعات مؤتمر لبلدان الشمال الأوروبي بصدد البغاء والمتاجرة بالنساء، من المقرر عقده في أيار/مايو. ولم تبذل أية محاولات رسمية لرصد السياحة الجنسية وتجارة العرائس.

١٧ - السيدة تووميـنن (فنلندا): قالت إن مجلس المساواة سعى الى كفالة تمثيل المرأة في عمليات التخطيط وصنع القرار، وبذل قصارى الجهد لإدراج قضايا المرأة في جدول الأعمال السياسي، وإبراز أهمية الوعي بمسائل الجنسين في الحياة السياسية ولتعزيز الدراسات المتصلة بمسائل الجنسين والبحوث في قضايا المساواة. وقد أكد مؤخرا تقاسم السلطة بين الرجال والنساء، والمساواة الاقتصادية والتدابير الرامية الى مكافحة العنف الممارس ضد النساء. وفي عام ١٩٨٨، أنشأ المجلس لجنة فرعية لشؤون الرجل.

١٨ - واستطردت قائلة إن النساء، بالرغم من عددهن الكبير في البرلمان، لم يكن لهن الى الآن تأثير كبير في عملية صنع القرار. على أنهن قمن بدور كبير في تحسين ترتيبات رعاية الطفل وزيادة إبراز قضايا المرأة في البرلمان. أما على صعيد بلدان الشمال الأوروبي، فإن مجلس وزراء هذه البلدان شرع في إجراء دراسة هامة عن دور المرأة في سياسة بلدان الشمال الأوروبي، سيكون محور تركيزها التغييرات التي برزت الى حيز الوجود من جراء تعاظم دور المرأة في الحياة السياسية.

١٩ - وأخيرا قالت إن المرأة لم تبرز في مجال الادارة الوطنية إلا مؤخرا. ومع أن نسبة النساء، عندما تسلمت الحكومة الحالية زمام الحكم في عام ١٩٩١، كانت تبلغ ٤٠ بالمائة من مناصب الوزارة، فلم تعين امرأة في منصب الأمين العام إلا عام ١٩٩٥، وهي أعلى وظيفة في الخدمة المدنية في أية وزارة. ومنصب محافظ مصرف فنلندا تشغله امرأة؛ وتترأس النساء عدة مؤسسات ثقافية في القطاع العام؛ وقد تم مؤخرا تعيين أول رئيسة جامعة.

٢٠ - السيدة رومانوف (فنلندا): أشارت الى المادة ٩، فقالت إن أي أجنبي يقيم في فنلندا بحكم زواجه من فنلندية، يتوقع أن يغادر البلاد عقب الطلاق، اذا كان الزواج لم يدم سوى سنتين (وينطبق الأمر نفسه على المساكنة). وشرط إقامة السنتين لا ينطبق على أي شخص أنجب طفلا في فنلندا، أو أي امرأة حامل أو أي شخص لا يزال يتابع دراسته، أو فُسِخ زواجه بسبب سلوك الزوج العنيف. ويمكن استئناف قرارات الإبعاد أمام المحكمة الادارية العليا.

٢١ - ثم قالت، بالإشارة إلى المادة ١٠، إن الأنظمة القانونية حلت محلها، في نظام التعليم الفنلندي، مبادئ توجيهية، تتيح لكل مدرسة على حدة حرية البت في مناهجها الدراسية ومواد التعليم فيها. ويُتوقع بوجه عام من المنهج الدراسي أن يثير الوعي ببعض القيم الأساسية، ولا سيما احترام كرامة الانسان وحياته، على النحو المقرر في صكوك حقوق الإنسان الدولية. ويوصى بأن تكون المساواة بين البشر، بصرف النظر عن الجنس أو العنصر أو الثروة أو المنشأ، والمحافظة على الحياة على الأرض هما نقطتا الانطلاق.

٢٢ - وأخيرا قالت إن المجلس الوطني للتعليم العام وضع خطة وطنية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، تتعلق بالمساواة والتعليم، وتقتضي مناهج دراسية ومواد تعليمية لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتقتضي هذه الخطة أيضا من السلطات أن تستعرض مواد التعليم المستخدمة في الفترة الراهنة.

٢٣ - السيدة تووميننن (فنلندا): قالت، بالإشارة إلى المادة ١١، إن سوق العمل الفنلندية تتسم بالفصل والتمييز بين الجنسين وأن الأجور في القطاعات التي تغلب فيها النساء أدنى من الأجور في القطاعات الأخرى. وأجور النساء أدنى بوجه عام أيضا من أجور الرجال، حتى في نطاق أي مجال معين. وثبت أن من الصعب غاية الصعوبة تغيير ذلك، ولا سيما لأنه، في الفترة السابقة لعام ١٩٩٣، كان الشائع أن تتم تسويات الأجور مركزيا. ولا يزال التغيير صعبا، بالرغم من أن المساومة الجماعية أصبحت الآن تجري على صعيد النقابة. ونقابات العمال التي يغلب عليها الذكور تمثل مجالات تعتبر قطاعات رئيسية في اقتصاد فنلندا، ولذلك فإن لها تأثيرا أشد من تأثير النقابات التي تغلب فيها الاناث، والتي تعمل بصورة رئيسية في قطاع الخدمات.

٢٤ - وأردفت قائلة إن من المتوقع أن تتصدى إعادة تقييم الوظائف لمشكلة دفع أجور متساوية للجنسين. ويضطلع حاليا عدد من منظمات سوق العمل بمشاريع لإعادة تقييم الوظائف، وفقا للتوصيات التي قدمتها اللجنة المشتركة للشركاء في سوق العمل. ويذكر العديد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالمساومة الجماعية إعادة تقييم الوظائف بصفتها وسيلة لتحقيق المساواة في الأجور.

٢٥ - واستطردت قائلة إن التمييز بين الرجال والنساء في الوظائف قد انخفض، وفقا لآخر بيانات تعداد متاحة، في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠. ويقتضي قانون المساواة من أرباب العمل الأخذ بمبدأ المساواة،

(السيدة تووميننن، فنلندا)

بتشجيع المساواة في توظيف النساء والرجال للاضطلاع بمختلف المهام، وذلك بأن يتيحوا أمامهم تكافؤ فرص الترقية، وبتهيئة ظروف عمل ملائمة لكلا الجنسين. ويطلب من أرباب العمل الذين يعمل لديهم أكثر من ٣٠ موظفا أن يعدوا خطة عمل سنوية لتحقيق ذلك.

٢٦ - ثم أوضحت أن الحالة المتسمة بغلبة الذكور على الاناث لا تزال تسود في مجال التعليم وسوق العمل. وقد شرع في عدد من المشاريع النموذجية لتشجيع تكافؤ الفرص واستحداث ممارسات مهنية جديدة لتلبية احتياجات المرأة وتحقيق تطلعاتها. وتشمل هذه المشاريع تدريبا في الموقع لمدرسي علم الطبيعة في التعليم العام، وتنمية خدمات الرعاية والصناعة، وايجاد أماكن للنساء في التدريب المهني التقني، ودورات دراسية تقنية للفتيات في التعليم العام.

٢٧ - أما فيما يتعلق بالرعاية النهارية، فقالت إن الهدف هو ضمان وجود ضروب متعددة من الخدمات. ومنذ عام ١٩٩٠، أتيح لوالدي الأطفال دون الثالثة من العمر أن يختاروا بين الخدمات النهارية التي يقدمها القطاع العام والإعانات التي تُمنح لرعاية الأطفال. وبفضل جهود التجمع النسائي في البرلمان، سيدخل القانون الذي يوسع نطاق الرعاية النهارية بحيث تشمل الأطفال دون الرابعة حيز النفاذ في ١٩٩٦، أي قبل سنة من الموعد الذي خططت له الحكومة في الأصل.

٢٨ - وتابعت تقول إنه يجوز لأي من الأبوين بموجب نظام الإجازة التي تمنح لرعاية الطفل أن يبقى في المنزل مع الطفل إلى أن يبلغ سن الثالثة، ويعود من ثَم إلى عمله/عملها السابق. وفي عام ١٩٩٦، سيُرفع هذا الحد العمري بحيث يشمل الأطفال في الثالثة من العمر. وفي نهاية ١٩٩٤، ستكون هناك أماكن كافية للرعاية النهارية لما يتجاوز ٩٠ في المائة من الأطفال، ولن يكون النقص إلا في المدن الكبرى. بل إن المستقبل سيشهد إتاحة ضروب أكثر من البدائل في الرعاية النهارية.

٢٩ - ثم ذكرت أن قانون المساواة المعدل يشير إشارة صريحة إلى المضايقة الجنسية. فإذا أصبح في علم رب عمل ما أن هناك مضايقة جنسية تجري ولم يتخذ اجراء علاجيا سريعا، جاز للعامل لديه أن يطالب بتعويض. وفيما مضى، كانت هذه القضايا تلاحق بصفتها إنهاء غير قانوني لعقد العمل، أو اعتداء أو ضربا طفيفين أو خطيرين، أو اغتصابا، وما إلى ذلك. ولهذا، ليست هناك بيانات متوافرة عن عدد القرارات التي اتخذتها المحاكم أو القضايا المعلقة.

٣٠ - ومضت تقول إن الحماية أثناء العمل كانت تعتبر، فيما مضى، لا تنطبق إلا على العمل الصناعي والوقاية من الحوادث. وتطبيقها في مجالات مثل مهن الرعاية ومهن الخدمة وأعمال المكاتب إنما هو تطور حدث مؤخرا. وقد اعتمدت جميع دوائر حماية العمال الخاضعة لسلطة وزارة العمل هدف رصد الاجهاد

(السيدة تووميـنن، فنلندا)

المتأتي من العمل والقضاء عليه. وفي مهنتي الرعاية والتمريض، اللتين يفوق فيهما عدد النساء العاملات عدد الرجال، بدئ في مشروع وطني للتدريب والدراسة في عام ١٩٩١. وفعلا تمخض الاهتمام بمسائل حماية اليد العاملة ومناقشة الصحة والسلامة في العمل عن نتائج إيجابية. أما في قطاع الخدمات وتجارة التجزئة، فإن دوائر حماية العمال قد أخذت بمشاريع تركز على تقليل مخاطر العنف من الزبائن.

٣١ - السيدة موستاكاليو (فنلندا): قالت، ردا على طلب معلومات بشأن حـَمـَل المراهقات، إن هناك دراسة استقصائية أجراها المركز الوطني للبحث والتنمية من أجل الرفاه والصحة في عام ١٩٩٢، تفيد أن عدد حالات حمل المراهقات وإجهاضهن هبط على مدى السنوات الخمس الماضية بسرعة، وكان ذلك في فنلندا أكثر منه في بلدان الشمال الأوروبي الأخرى. وإنما يعود هذا الانخفاض الى زيادة استخدام حبوب منع الحمل والروافل.

٣٢ - وأضافت تقول إن التعليم في مجال العلاقات البشرية والعلاقات الجنسية كان جزءا من مناهج المدارس الابتدائية حتى عام ١٩٧٠، وكان يـُسدى أيضا الى الشبان مشورة تتعلق بمنع الحمل كجزء من الرعاية الصحية في المدارس. وفي عام ١٩٩١، بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة بإرسال مجلة تثقيفية في مجال الجنس لجميع الشبان في السادسة عشرة من العمر مع رفال ورسالة الى الوالدين. وتقدم خدمات تحديد المواليد مع منهج أولي لمنع الحمل مجانا. وقد كان الهدف من ذلك هو التخفيف من المخاطر الصحية التي تلازم النشاط الجنسي بدلا من قمع هذا النشاط.

٣٣ - وأخيرا أحالت اللجنة - في صدد طلب مزيد من المعلومات عن معدل الولادات ونوع أساليب منع الحمل المتبعة في فنلندا - الى تقرير فنلندا عن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية، الذي يتضمن جميع البيانات المتصلة بذلك.

٣٤ - السيدة رومانوف (فنلندا): قالت ردا على طلب اللجنة مزيدا من المعلومات عن حقوق الملكية في الزواج، إن قانون الزواج الفنلندي يقوم على مبدأ الملكية المنفصلة لكل من الزوجين. فكل من الزوجين هو المالك الوحيد لممتلكاته، بما في ذلك الممتلكات التي يحصل عليها في الزواج. وعند الطلاق، تقسم الملكية عادة الى قسمين متساويين. ولكل زوج حق زوجي في ملكية الزوج الآخر، أي بتعبير آخر، في نصف الملكية الخاضعة للحق الزواجي.

٣٥ - وأردفت قائلة إنه يمكن عقد اتفاق تسوية يتعلق بالزواج لتقسيم الملكية بصورة مختلفة، وفي هذه الحالة لا يجوز ممارسة الحق الزواجي. أما في الحالات التي يواجه فيها أحد الزوجين وضعا غير معقول عند الطلاق، بسبب التسوية، فهذه التسوية يمكن تخفيفها.

(السيدة رومانوف، فنلندا)

٣٦ - وتابعت قائلة إن قانون الزواج يقتضي أيضا من كل من الزوجين أن يساهم في الأموال المشتركة للأسرة بأفضل ما يستطيع. ويمكن تقديم طلب إعالة أثناء إجراءات الطلاق، بشرط أن يكون أحد الزوجين بحاجة فعلية الى الإعالة وأن يكون الآخر قادرا على دفعها. على أن المبدأ الأساسي هو أن كلا من الزوجين مسؤول عن إعالة نفسه بعد الطلاق.

٣٧ - وختمت كلمتها قائلة إن النصوص المتصلة بتعديل تسوية الزواج مصممة لكي تضمن للمرأة بعد الطلاق ألا تكون في حالة اقتصادية أسوأ من حالة الرجل. والآن وقد أصبح بإمكان المرأة أن تعمل متفرغة خارج منزلها - بفضل نظام الرعاية النهارية الذي أقامه القطاع العام - أصبحت أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية؛ كما أن نظام الضمان الاجتماعي يساعدها في ذلك. ولكن إذا حدث وتقلصت خدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية النهارية، فإن وضع الأم غير المتزوجة والمرأة بصورة عامة سوف يتردى.

٣٨ - الرئيسة: هنأت فنلندا على جعلها مسألة المساواة مسألة تعليم لحقوق الإنسان بدلا من مسألة تعليم من أجل المساواة، فربطتها بذلك بعقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان. وفيما هنأت بلدان الشمال الأوروبي ككل على الإنجازات التي حققتها في النهوض بقضية المرأة، لاحظت أن المساواة الحقيقية لا تزال بعيدة المنال ولا سيما في أماكن العمل.

٣٩ - وأضافت أن القلق يساورها إزاء حجم العنف المنزلي وسفاح المحارم في فنلندا، وقالت إن من المثير للاهتمام أن نعرف المزيد عن الأسباب الجذرية الكامنة وراء هاتين الظاهرتين. ويبدو أن المزيد من الدعاية لم يحقق إلا فرقا قليلا في الحالة السائدة، وأن جميع بلدان الشمال الأوروبي تواجه مأزق كيفية الجمع بين مساواة المرأة واستقلالها في الحياة العامة والحياة الخاصة.

٤٠ - السيدة شوب - شيلنغ: قالت إنها معجبة بمدى الترتيبات المؤسسية التي نفذتها فنلندا للمضي نحو المساواة، ولا سيما نظمها المتعلقة بالحصص. وأثنت أيضا على التدابير المتخذة للتصدي للاغتصاب والتعديلات الإيجابية التي أدخلت على نظام رعاية الأطفال.

٤١ - واستفسرت، بصدد مسائل محددة، عن المدى الذي تم إليه تعديل قوانين العمل في فنلندا للامتثال لأنظمة الاتحاد الأوروبي، وما إذا كانت وثيقة الدستور قد عدلت بالنظر الى توصيات مجلس المساواة وأمين المظالم في مجال المساواة. وتود اللجنة أن تعرف أيضا ما إذا كانت لأمين المظالم المتصلة بالمساواة مكاتب على صعيد البلديات فضلا عن الصعيد الوطني. أما فيما يتعلق بخطط المساواة التي تنفذها مؤسسات الأعمال الخاصة، فالمطلوب هو مزيد من المعلومات عن الجزاءات المتخذة ضد المشاريع التي لم تمتثل للأنظمة. وقالت إن بها فضولا أيضا لمعرفة مبالغ التعويض التي يمكن أن تمنح نتيجة تمييز في التوظيف، وأوصت أن يدرس الوفد الفنلندي قرارات محكمة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

(السيدة شوب - شيلنغ)

٤٢ - وفيما يتعلق بالمادة ٦ من الاتفاقية قالت إن الدولة صاحبة التقرير ينبغي أن تشير إلى ما إذا كانت هناك تدابير خاصة نافذة لحماية البغايا اللواتي يفدن من دول البلطيق وروسيا. أما فيما يتعلق بالمادة ٧، فقالت إن الزيادة في أعداد البرلمانيات زيادة يثنى عليها، ولكن يبدو أن ليس هناك سوى عدد قليل من النساء في الوظائف الإدارية وأن لا وجود لآلية لترقيتهن الى هذه الوظائف. وسيكون من المفيد تلقي مزيد من البيانات عن الأنصبة والجداول الزمنية المعتمدة في هذا المجال. وأخيرا قالت بصدد المستوى المتدني للأجور في القطاع العام، الظاهر التأثير في قوة العمل التي تغلب عليها النساء، إنه ينبغي للحكومة أن تكون هي الرائدة وأن تجسد تأييدها للمساواة بين الجنسين تجسيدا ماليا.

٤٣ - السيدة كارترايت: بعد أن لاحظت بارتياح مساهمة السياسة التعليمية في تخفيض عدد حالات الحمل والاجهاض غير المرغوب فيها، أعربت عن الجزع لسماعها أن النظرة إلى العنف المنزلي كمسألة خاصة لن تتغير إلا مؤخرا وأن الأطفال لم يكونوا يلقنون أي تعليم عنه. وبينت أن الدولة مقدمة التقرير ينبغي أن تشير الى ما إذا كانت قد نظرت في خيار إقامة الدعوى العامة بدون تعاون المجني عليها. وقد يكون من المفيد إلقاء نظرة أعمق على مجالي المعالجة وإسداء المشورة للضحية والعقاب المناسب لمرتكب الجرم.

٤٤ - ولاحظت، فيما يتعلق بتقسيم الملكية والترتيبات المتصلة بدفع الإعالة عندما يتم طلاق الزوجين، أن المرأة ما دامت تقوم عادة برعاية الأطفال اليومية، فكثيرا ما تعاني صعوبات مالية أكبر مما يعانيه شريكها الذكر. وعدم المساواة القائمة في الواقع في مجال الدخل بين الرجل والمرأة هو أيضا من العوامل المساهمة في هذه الصعوبات. وقالت إنها ستكون شاكرة لو قُدم مزيد من المعلومات عن كيفية التصدي لمشكلة عدم المساواة هذه في الواقع في فنلندا.

٤٥ - السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال: طلبت مزيدا من المعلومات عن واجبات الشركات التي يشتغل لديها ما يتجاوز ٣٠ عاملا لتنفيذ خطط تكافؤ الفرص وما إذا كانت هناك مبادئ توجيهية محددة من أجل هذه الخطط. وقالت إنه لا بد من مزيد من البيانات عن النساء اللواتي يشغلن مناصب الإدارة في القطاع الخاص. وذكرت أنها ترحب، بالنسبة للتقرير القادم، بمزيد من المعلومات عن إعادة تقييم الوظائف، كوسيلة لتحقيق المساواة في الأجور.

٤٦ - وأضافت أنه كثيرا ما يُدعى بأن حقوقا متساوية للنساء والرجال ستفضي الى هبوط في معدل الولادات. ولكن في فنلندا، يبدو أن معدل الخصوبة هو في ارتفاع. وسألت ما إذا كانت هذه هي الحال في الواقع، وإن كان الأمر كذلك، فما هي أسبابه الممكنة. وقالت إنه سيكون من المفيد الوقوف على أية بيانات متاحة عن تأثير حبوب منع الحمل RU 486 التي تستخدم في فنلندا وعن تأثيرها على صحة المرأة.

(السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال)

٤٧ - وأخيرا قالت إن الحكومة ينبغي أن تقدم، في تقريرها القادم، كل المعلومات المتوافرة عن المتاجرة بالنساء. وبالإضافة الى ذلك، وما دام عدد النساء والرجال العاملين في السياسة يكاد يكون عددا متساويا تقريبا، فإن تقديم نتائج أية دراسات أجريت عن أثر تلك المساواة في الحياة السياسية سيكون موضع ترحيب شديد.

٤٨ - السيدة مونوز - غوميز: قالت إنها ترى من المشجع ملاحظة الالتزام الشديد للرجال بتعزيز المساواة في مجال حقوق المرأة بفنلندا. ويدل هبوط معدل الإجهاض أيضا على أنه يمكن لإضفاء الطابع القانوني على الإجهاض أن يفيد صحة المرأة، إذا لازمه برنامج تعليمي شامل.

٤٩ - السيدة خان والسيدة سينيجورجيس: قالتا إنهما شديدتا الارتياح لطريقة تنفيذ فنلندا للاتفاقية.

٥٠ - السيدة شالف: قالت إنها وجدت أسلوب تناول التوفيق بين الأسرة والعمل في المجتمع الفنلندي شديد الإثارة للاهتمام. وأبدت رغبتها في الوقوف على التشريع المتعلق بالمرأة في الجندية، وبينت أنها ترحب أيضا بما يمكن تقديمه من معلومات عن كيفية تمويل المرشحات في الانتخابات لحملاتهن الانتخابية. وأخيرا، طلبت توضيح تكاليف الخدمات المتصلة بمنع الحمل.

٥١ - السيدة خافاتي دي ديوس: قالت إن فنلندا تصلح مثلا لما يمكن تحقيقه إذا التزمت حكومة ما بتعزيز حقوق المرأة. وتضمين التقرير فرعا عن فئات خاصة من النساء، كثيرا ما تكون أقل الفئات مناعة، أمر بالغ الأهمية، لأن الاتفاقية يجب أن تطبق أيضا على أكثر مواطني البلد تهميشا وأقلهم مناعة.

٥٢ - وأضافت أن من الأمور المشجعة أن يرى العنف ضد المرأة معالجا، كمسألة خطيرة، مما يُظهر أن فنلندا تقر بضرورة إحقاق مساواة المرأة في الحقوق على الصعيدين العام والخاص. وسألت عن نوع حملات التثقيف العام التي تم الاضطلاع بها بهذا الصدد. وذكرت أن من المفيد أيضا معرفة مدى رد الفعل، أو الأثر الذي خلفه موقف الحكومة الرسمي من المساواة بين الجنسين وكيفية تصدي الحكومة له. وتساءلت عن كيفية إحاطة الأجنبيات علما بحقوقهن وعن الوسائل المتوافرة لهن لتمكين أنفسهن، وما إذا كانت ثمة أية تدابير تُتخذ لتقديم الدعم لضحايا المتاجرة بالنساء. وسيكون من المفيد أيضا معرفة كيفية اختلاف برامج الدراسات النسائية عن دراسات الرجال.

٥٣ - السيدة ساتو: تساءلت - ملاحظة أن أكثرية العاملين المتفرغين من النساء - عما إذا كانت الحكومة تعزو ذلك الى التمييز. ولما كانت النساء بوجه عام يعملن عددا من السنين أقل من عدد سني عمل الرجال، فإن معاشهن التقاعدي أدنى عادة من معاش الرجال. على أن النساء يُعمرن عمرا أطول من عمر الرجال، وتساءلت عن طريقة حماية الاستقلال الاقتصادي للمسنات.

٥٤ - السيدة استرادا كاستيللو: سألت عما إذا كان عدد من يطلبن الطلاق قد ازداد بعد أن جـُعل الطلاق أسهل، وعما إذا كانت النساء تتقاضى مبالغ أدنى لإعالة الطفل. وفي القضايا التي لا يشترك محامون في تسويتها، تساءلت عن كيفية حل المشاكل المتعلقة بالوصاية على الأطفال.

٥٥ - السيدة آيكور: لاحظت أن النساء في درجة الاستاذية بالجامعات لا يمثلن إلا نسبة ضئيلة من عدد أساتذة المرحلة الجامعية، وسألت عن نسبة النساء اللواتي يشغلن وظائف رفيعة المستوى في إدارة الجامعات.

٥٦ - السيد انستام (فنلندا): قال إنه لا يزال يتعين أن يكون لأعضاء الاتحاد الأوروبي تأثير هام في قانون العمل الفنلندي. وتحسين سياسات الحكومة سيستغرق بعض الوقت. ومن سوء الحظ أن الفترة الأخيرة التي تشهد وجود عدد كبير من النساء في البرلمان هي نفس الفترة التي تشهد انكماشا اقتصاديا خطيرا؛ وذلك يحول دون الأخذ بكثير من الاصلاحات، بسبب عدم توافر الأموال. وصحيح أن أجور القطاع العام منخفضة نسبيا؛ على أن رفع الأجور، خلال الانكماش الأخير، كان معناه عددا أقل من الوظائف؛ ومن الصحيح أيضا أن الأجور مرتفعة غاية الارتفاع في بعض أنحاء القطاع الخاص.

٥٧ - السيدة تووميـن (فنلندا): قالت إن مجلس المساواة أدى دورا هاما في جمع الأموال اللازمة لحملات النساء الانتخابية، وقد تحسن تمويل هذه الحملات مؤخرا. وكثيرا ما كانت مصادر التمويل تختلف عن مصادر تمويل المرشحين الذكور.

٥٨ - وأضافت أن اللجنة الفرعية المعنية بالعنف، التابعة لمجلس المساواة والمكونة من ممثلين من مجموعات المصالح، كانت تتصدى لأهم جوانب العنف ضد المرأة. وقدم القطاع العام بعض التمويل، لكنه تمويل لا يؤثر في استقلال المجموعة. ومن الأمثلة على العمل المضطلع به، تقديم خدمات مشورة لضحايا الاغتصاب وسفاح المحارم. ويجري أيضا إعداد دورات تدريبية مخصصة للسلطات العامة ومجموعات الفنيين، من قبيل الاخصائيين الاجتماعيين والأطباء وممرضات المدارس.

٥٩ - وتابعت تقول إن المسائل المتعلقة بالمتاجرة بالنساء والبغاء تناولها عدد من اللجان والأفرقة العاملة. وقد زاد مؤخرا وعي الرأي العام بالبغاء، بسبب وصول بغايا من دول البلطيق وروسيا، وهن على عدم مناعة شديدة، وكثيرا ما يتطورطن في أنشطة إجرامية. وقد رُئي في فنلندا أن هذه المشكلة تستدعي جهودا متضافرة، لمساعدة الضحايا، لا تشريعا جديدا.

٦٠ - وقالت بصدد "نوعية الممارسات السياسية" إنه لا بد من مضي بعض الوقت لكي تصبح أية تغييرات ظاهرة؛ أما الآن، فإن التعاون بين الأحزاب في البرلمان لا يزال صعبا. وأما عدد النساء اللواتي يشغلن أعلى المناصب الإدارية في القطاع الخاص، فهو يبلغ حاليا نسبة ٢,٥ بالمائة.

(السيدة تووميننن، فنلندا)

٦١ - ومضت تقول إن مسألة التوفيق بين العمل والأسرة تعتبر بالغة الأهمية؛ وهناك مشروع جديد، يُطلب بموجبه من أرباب العمل أن يشجعوا آباء صغار الأطفال على تنظيم أعمالهم بطريقة يستفيدون فيها من حقهم في البقاء في المنزل.

٦٢ - وأوضحت، فيما يتصل بوجود محاضرات في الدراسات النسائية ودراسات الرجال، انه لم يدهش اللجنة أن تسمع أن الدراسات النسائية، كانت، ولا تزال، تتواصل منذ أمد مديد؛ وقد نظمت مؤخرا دورة دراسية موضوعها "دراسات الرجال"، وهي تطبق عمليا بعض المناهج التي استُنبطت للدراسات النسائية.

٦٣ - وأخيرا قالت، فيما يتصل بالفصل بين الجنسين، إنه يجري تشجيع الصبيان والبنات على دراسة أي مجال يرونه مناسبا لمصالحهم الفردية. ولما كان معظم الأساتذة الجامعيين في فنلندا يشغلون وظائفهم مدى الحياة، فإن التقدم في مجال عدد النساء من أساتذة الجامعات سيكون بطيئا.

٦٤ - السيد أنستام (فنلندا): أشار الى أن هناك حاليا كثيرا من الوظائف الشاغرة بسبب الافتقار الى التمويل نتيجة للانكماش الاقتصادي؛ وبعد بضع سنوات سيتمكن عدد من النساء أكبر بكثير من احتلال مناصبهن كأستاذات.

٦٥ - السيدة رومانوف (فنلندا): قالت إن قوانين العمل في فنلندا أخذت تتغير منذ عام ١٩٩٤؛ ودُرِست هذه المسألة على ضوء توجيهات الاتحاد الأوروبي. ولا تزال هناك بعض التغييرات المخططة بحاجة الى تنفيذ، ولكن تشريع العمل الفنلندي ككل يتسق خير اتساق مع هذه التوجيهات.

٦٦ - وفيما يتعلق بمسألة العقوبات في حال عدم تنفيذ أحد أرباب العمل تدابير المساواة قالت إن عدم الامتثال هذا يقع تحت طائلة العقوبات المحددة في قانون المساواة المعدل، الذي يتضمن تعريفات للأفعال التي تشكل تمييزا. ويتراوح التعويض الذي يمكن أن تطالب به ضحية من ضحايا التمييز بمقتضى قانون المساواة من ٠٠٠ ١٥ الى ٠٠٠ ٥٠ مارك؛ وفي أخطر الحالات، يمكن مضاعفة الحد الأقصى. وبالإضافة الى ذلك، يحق للضحايا المطالبة بتعويضات عن الأضرار، تكافئ خسارتهم الفعلية.

٦٧ - واستطردت قائلة إن هناك رأيا سائدا على نطاق واسع يقول إن إجراءات الطلاق في فنلندا أصبحت أسهل. ولا تقرر سلطة البلدية الوصاية على الأطفال إلا إذا لم يتمكن الأبوان من التوصل الى اتفاق. وبالرغم من أن قانون الزواج وضع لكفالة تساوي الرجال والنساء في المعاملة، فالحقيقة الواقعة هي أن المرأة تجد نفسها أحيانا في ظروف مالية صعبة بعد الطلاق؛ وهذا الطلاق يغطيه في نهاية المطاف نظام الضمان الاجتماعي، ويمكن عند الاقتضاء الحصول على مرتب إعالة من سلطة البلدية.

(السيدة رومانوف، فنلندا)

٦٨ - وبيّنت أن قانون المساواة المعدل لا يتضمن أي إرشاد دقيق بشأن ما ينبغي أن تتضمنه خطة المساواة، إلا أنه يحدد أن هذه الخطط ينبغي أن تنص على "إجراءات ملموسة". ولما كان يفترض في هذه الخطط أن تكون جزءا من الحماية التي يوفرها رب العمل، ارتـُئي أن التفاصيل ينبغي أن تحدد في كل مكان من أمكنة العمل.

٦٩ - وفيما يتعلق بالعنف في المنزل، قالت إنه بالرغم من أن النظام الفنلندي ينص على مقاضاة مرتكبيه حتى ولو لم تقدم الضحية دعوى، فلا يجوز المضي في إجراءات الدعوى إلا إذا كانت المجني عليها مستعدة للإدلاء بشهادتها، وذلك لأن الاعتداء والضرب يشكلان جرما خطيرا.

٧٠ - وأخيرا قالت، بصدد المعلومات التي تقدم الى الأجنبيات في فنلندا، إن وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة أعدت كتيبا يتضمن عددا كبيرا من الأجوبة عن أسئلة تتصل بمسائل مثل تراخيص الإقامة والطلاق ومركز المرأة. وهناك أيضا أمين خاص لمظالم الأجانب؛ ويمكن أن تقدم السلطات البلدية أيضا معلومات الى الأجنبيات.

٧١ - السيدة تووومنين (فنلندا): قالت ردا على أسئلة عن منع الحمل أنه تتاح للشابات فرصة تجربة أساليب شتى؛ وعلى سبيل المثال؛ يمكنهن تجربة حبوب منع الحمل مجانا لأشهر قلائل. ولم ينتشر بعد استعمال حبوب RU 486 على نطاق واسع. وقد يكون من الأسباب الممكنة لارتفاع معدل الولادات، خدمات الرعاية النهارية المحسنة وزيادة استحقاقات إعالة الطفل.

٧٢ - السيدة كيتوكوسكي (فنلندا): قالت، ردا على سؤال سبق طرحه، إن البرلمان ينظر في قانون يستهدف إصلاح الدستور بما يعزز دور الدولة الايجابي في تحقيق المساواة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠